الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ، أي إسهام في التنمية المستدامة ؟

– دراسة حالة الشركة ذات الأسهم شركة الجبس ومشتقاته غرداية SPDG–

Adhering to the principles of corporate governance, any contribution to sustainable development ?

- SPDG case study-

بن حكوم علي[1*]، بدري عبد المجيد[2]

[1] جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، hatem01.ali@gmail.com

[2] جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، prof_badrimajed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/19 تاريخ القبول: 2020/05/03 تاريخ النشر: 2020/06/20

ملخص:

يهدف بحثنا هذا إلى تشخيص واقع الالتزام بمبادئ الحوكمة لدى شركة الجبس ومشتقاته غرداية (*SPDG*) ودور ذلك في التنمية المستدامة، وقد خلصنا إلى أن المؤسسة تساهم بمستوى مقبول إلى حد ما في التنمية المستدامة، من خلال التزاماتها بتطبيق مبادئ الحوكمة اتجاه كل من عمالها وعملائها وبيئتها، وبدرجة أقل اتجاه مجتمعها، مما جعلنا نوصي بضرورة التعامل بشكل أكثر جدية مع برامج التنمية المستدامة خصوصا تلك التي تعنى بالمجتمع.

كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، تنمية مستدامة،خطة التنمية المستدامة 2030، ش ج م غ

تصنيفات **JEL** : Q01 ، E42

Abstract:

This article aims to diagnose the reality of adherence to the principles of governance in the company (SPDG) and the role of this in sustainable development, and we concluded that the foundation contributes to a fairly acceptable level in sustainable development, through its commitments to apply the principles of governance towards both its workers, customers and environment, and to a lesser extent the direction of its society, which made us recommend the

* المؤلف المرسل

need to deal more seriously with sustainable development programs, especially those concerned with society.
Keywords: corporate governance , sustainable development, sustainable development plan 2030, SPDG
Jel Classification Codes: Q01 ، E42

1. مقدمة:

أدى مفهوم الاقتصاد الحر الذي اتبعته معظم دول العالم، وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية إلى تحقيق الشركات أرباحا عالية وخلق فرص استثمارية جديدة في الدول التي تعمل بها هذه الشركات، ولأن أكثر ما يميز تلك الشركات هو ذلك الفصل بين ملكية الشركة (ملكية رؤوس الأموال) وبين إدارتها (القائمين بالإدارة)، وكذا النفوذ الذي يتمتع به كبار المساهمين على حساب صغار المساهمين، الوضع الذي أدى إلى ضرورة وجود نظام رقابي يضمن لأصحاب المصالح في الشركات بأن تقوم الإدارة بجميع مهامها على أفضل وجه وهو ما اصطلح عليه بـ "حوكمة الشركات"، والذي جاء كرد فعل واستجابة لنداء أصحاب المصالح على ضرورة إيجاد هياكل سليمة تضمن وتستهدف مستوى معيناً من الشفافية والعدالة والدقة المالية، ومنح حق مساءلة الإدارة، وتقوم على قواعد وأسس تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون والنظام، وضمان الرقابة على الأداء عن طريق انتهاج سياسات اجتماعية وبيئية ذات طبيعة تواصلية وتضامنية تعود عليها بعوائد في الأجل الطويل، وهو ما يؤدي بنا للقول لا سيما على المستوى الكلي بضرورة وجود الرابط بين السياسات التنموية المتبعة والسياسات الإجتماعية والبيئية، حيث لا سبيل لذلك إلا من خلال تقليص الفجوة وتحقيق التوافق بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية حتى نقترب أكثر من تحقيق وإرساء ما اصطلح عليه توافقا بـ "التنمية المستدامة" .

1.1 الإشكالية: على ضوء ما سبق، نطرح التساؤل الرئيس لبحثنا هذا على النحو الآتي :

ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسة محل الدراسة، وهل يساهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة تبعا للخطة الجديدة 2030 ؟

2.1. الفرضيات : وللإجابة على هذه الإشكالية افترضنا الآتي :

- الفرضية الأولى:"لا يوجد تبني لمبادئ الحوكمة في شركة المساهمة للجبس ومشتقاته غرداية "؛

- الفرضية الثانية: "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين مبادئ الحوكمة لدى شركة المساهمة للجبس ومشتقاته غرداية والتنمية المستدامة (ممثلة في أبعادها الأساسية: البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي)"؛

3.1. **أهمية البحث:** وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يستعرض جانبا تطبيقيا للعلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة في إحدى شركات المساهمة متمثلة في شركة الجبس ومشتقاته غرداية من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى التي أضحت تشكل تحديا ذو بعد عالمي خصوصا بعد مصادقة الدول على أجندة الخطة الجديدة للتنمية المستدامة -برنامج الأمم المتحدة 2030 .

2- مفهوم و مبادئ حوكمة الشركات :

2-1- مفهوم حوكمة الشركات :

بالرغم من الإستعمال الحديث لمصطلح حوكمة الشركات (بداية تسعينات القرن الماضي)، إلا أن ظهوره يعود لزمن ليس بالقريب ، فالأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يرجع لنظرية الوكالة La théorie d'agence التي يعود ظهورها للأمريكيين Berle & Means سنة 1932 اللذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة، وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين صاحبي جائزة نوبل للاقتصاد Jensen & Meckling اللذان اهتما بمفهوم حوكمة الشركات وابراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، حيث قدما سنة 1976 تعريفا لهذه النظرية الشهيرة « كعلاقة بموجبها يلجأ الشخص الرئيسي" **صاحب رأس المال** "لخدمات شخص آخر"**العامل** " لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة (شحاتة، 2007، صفحة 4) » . ويعتبر مصطلح Gouvernance من المصطلحات التي لا توجد لها ترجمة حرفية في اللغة العربية، إذ لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لهذا المصطلح، كما إن اقتران هذا المصطلح مع كلمة Corporate أعطاه أكثر من مدلول، وفي هذا السياق يذكر انه وجد خمسة عشر معنى في اللغة العربية لتفسير المصطلح المذكور (جابر، 2012، صفحة 2)، وهي:حوكمة الشركة، حاكمية الشركة، حكمانية الشركة، التحكم المشترك، التحكم المؤسسي، الإدارة المجتمعة، ضبط الشركة، السيطرة على الشركة، المشاركة الحكومية، إدارة شؤون

الشركة، الشركة الرشيدة، توجيه الشركة، الإدارة الحقة للشركة، الحكم الصالح للشركة، أسلوب ممارسة سلطة الإدارة . أما عن التعاريف المقدمة لهذا المصطلح فلقد تعددت، بحيث يدل كل منها عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، إذ لا يوجد على المستوى العالمي تعريف موحد متفق عليه من طرف المختصين لمفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance، وفيما يلي سنورد مجموعة من التعاريف المتعلقة به :

* هو نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها
* هو مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم (حبار، 2009، الصفحات 20-21)؛

* تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE): مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (Lequia، 2001، صفحة 81)؛

* تعريف آخر: مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والوجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين (سليمان، 2006، صفحة 18)؛

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن: **حوكمة الشركات هي ذلك النظام الذي يعنى بوضع التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة وتنظيمها، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والسندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة .**

وهناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهي :

أ/ المساهمون : وهم من يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم ومقابل الحصول على الأرباح، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم ؛

ب/ مجلس الإدارة: يقوم برسم السياسات العامة للمؤسسة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم

بهيكلة مختلف اللجان التابعة والتي تلعب دورا مهما في تفعيل دور الحوكمة في استقرار المؤسسات ومنها لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر؛

ج/ الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعلي إلى المجلس، كما أنها هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها؛

د/ أصحاب المصلحة: هم مجموعة من الأطراف لهم مصلحة داخل المؤسسة مثل: الدائنين، الموردين، العمال، الموظفين وقد تكون مصالحهم في بعض الأحيان متعارضة فمثلا : الدائنون تهمهم قدرة المؤسسة على السداد أما الموظفون فتهمهم قدرتها على الإستمرارية (سليمان، 2006، صفحة 1).

2-2- أهمية وأهداف حوكمة الشركات: زاد الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات نتيجة لحالات الفشل الإداري والمالي التي تعرضت له العديد من المؤسسات في العالم، لكون أن الخلل الذي كانت تعاني منه تلك المؤسسات راجع بالأساس لانعدام أسلوب جيد للحوكمة .

1-2-2 أهمية تطبيق حوكمة الشركات: تتجلى أهمية حوكمة الشركات في العديد من المزايا منها:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو استمراره، بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى .

- تحقيق وضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين بدءا مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل في الشركة .

- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمرار هذا الخطأ والقصور .

- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل .

- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء (السعدي، 2006، صفحة 14).

2-2-2 أهداف حوكمة الشركات:

تعمل معايير ومحددات حوكمة الشركات على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي :

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها ؛

- تحسين عملية صنع القرار في الشركات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعية العامة ؛

- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها ؛

- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار؛

- تحسين درجة الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات ؛

- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى؛

- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين (قباجة، 2008، صفحة 6). وتسمح حوكمة الشركات كذلك بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الفضائح المالية والانهيارات وتمكن خاصة المستثمرين الماليين من الحصول على وسائل تقوم بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ استثمارية وتؤدي إلى تعظيم المنافع .

2-3- مبادئ حوكمة الشركات: تستند مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى تجارب مستندة إلى المبادرات الوطنية للدول الأعضاء بالمنظمة، وإلى أعمال سابقة تم الاضطلاع بها داخل المنظمة وكذا إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء بالمنظمة، وكذا إسهامات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقطاع الأعمال والمستثمرين وغيرها من الأطراف المعنية بموضوع حوكمة الشركات (يوسف، 2006، صفحة 12)، حيث تم في ماي 1999 إصدار مبادئ تعتبر لحد الآن الأساس في تطبيق حوكمة الشركات، والتي تتمثل في ستة مبادئ هي (سليمان، 2006، صفحة 42):

أ - وجود أطر فعالة لحوكمة الشركات تضمن كفاءات وشفافية وفعالية الأسواق، وان يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية والتنفيذية؛

ب - حفظ حقوق جميع المساهمين مثل: نقل ملكية الأسهم، الحق في اختيار مجلس الإدارة، الحصول على عوائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية، حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة، حق التصويت؛

ت - المساواة بين جميع المساهمين أي المساواة بين حملة الأسهم سواء كانوا وطنيين أو أجانب، من حيث التصويت في الجمعية العامة بالإضافة إلى حقهم في الإطلاع ومعرفة كل ما يتعلق بالمعاملات (الشواورة، 2009، صفحة 127)؛

ث -احترام دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (المساهمين المقرضين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، القوى العاملة، المجتمع) وتعويضهم عن أي انتهاك لحقوقهم القانونية وإفساح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة؛

ج - تطبيق الإفصاح والشفافية بدقة وفي الوقت المناسب حيث تؤكد حوكمة الشركات على أن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب أن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي ومؤشرات الأداء ونسب الملكية و إدارة الشركة (شحاتة، 2007، صفحة 82) ؛

ح -تحديد مهام وواجبات مجلس الإدارة وأسلوب اختيارهم ومهامهم ودورهم في الإشراف على إدارة الشركة (سليمان، 2006، صفحة 42).

3- التنمية المستدامة (وفق البرنامج الجديد للأمم المتحدة 2030):

1-3 تعريف التنمية المستدامة :

عرفت التنمية المستدامة حسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الامكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول(smouts, 2005, p. 4) "، حيث ركز هذا التعريف على تلبية الحاجات الأساسية كالأمن والصحة و الغذاء ..، للجميع دونما إقصاء أو تهميش، كما أنه تضمن فكرة الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وما يتطلبه ذلك من انتشار للقيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا، إلا أننا نأخذ عليه أنه كاد يحصر التنمية المستدامة في نمط واحد من أنماط التنمية التي درج الباحثين والمختصين على إبرازها ألا وهو التنمية الاجتماعية أو البشرية، والمعلوم أن التنمية المستدامة تشمل أنماط التنمية كافة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فضلا عن أنها تنمية تأخذ بالاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها . كما تعرف بأنها تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد

المادية والبشرية في العملات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد ، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع ، دون الحاق الضرر بالبيئة أو بمصالح الأجيال القادمة (محمد ك.، 2010، صفحة 12)، ويتضمن هذا التعريف مفهوم برز بين سبعينات وثمانينات القرن الماضي وهو التنمية الشاملة، والذي اهتم هو كذلك بجوانب التنمية الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) لكن بدرجة متفاوتة وبأسلوب معالجة مستقل أي بافتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة. ومن بين التعاريف كذلك للتنمية المستدامة، والتي حضيت باجماع معظم دول العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) هو وصفها بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (غنيم، 2009، صفحة 23)"،حيث كان الرهان حينها ولا يزال منصبا على ضرورة التكافل توكيد الصلة بين المحافظة على البيئة وبين التنمية والقضاء على المشاكل الاجتماعية لا سيما الفقر والبطالة... إلخ، أو هي "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها . وانطلاقا من التعاريف أعلاه يمكن وضع تعريفنا لها، بأنها "عملية مدروسة وفق رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد، بإشراف رسمي ومشاركة واسعة تضم كل من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وكذلك السكان بكافة فئاتهم ومستوياتهم، تستلزم العمل على تنظيم وإعادة تنظيم الهيئات السياسية والإدارية والآليات الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يتيح الاستغلال الأمثل للموارد المجتمعية حاضرا ومستقبلا ويحقق التحسين المستمر لجودة الحياة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو متوازن ومتكامل" .

2-3- خصائص التنمية المستدامة :

تتصف التنمية المستدامة بسمات ، نذكر منها :

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية ؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الابعاد والعناصر الكمية والنوعية لها ؛
- التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب ان تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد ؛

- التنمية المستدامة عملية واعية، أي أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج (كريم، 2010، صفحة 195)؛
- التنمية المستدامة ذات بعد زمني طويل بالضرورة، فهي تنمية تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية (عادة ما تقدر بـ 15 سنة كما هو الشأن في الأهداف الانمائية للألفية وكذا أهداف البرنامج الجديد 2030) ؛
- التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة (علية، 2018، صفحة 19) ؛
- التنمية المستدامة تراعي تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة واللاحقة ، من خلال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة أو بين المناطق كذلك (بين الشمال والجنوب) ؛
- بناء قاعدة وايجاد طاقة انتاجية ذاتية، على أن تكون متطلبات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، متشابكة ومتكاملة، قادرة على التكيف مع التغيرات،كما يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، الموارد البشرية المدربة، القدرة التقنية والتراكم الرأسمالي الكافي .

3-3- أهداف التنمية المستدامة :

أرست نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة أساسا متينا للتنمية المستدامة وأسهمت في تشكيل الخطة الجديدة آفاق 2030، وفيما يلي أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وفق البرنامج الجديد :

1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة ؛
3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ؛
4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستدامة؛
7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة و المستدامة؛
8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
9- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع ، وتشجيع الابتكار

10 – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة و قادرة على الصمود و مستدامة؛

12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة؛

13- اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛

14- حفظ المحيطات و البحار و الموارد البحرية و استخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

15- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

16- التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

4-3 مؤشرات التنمية المستدامة :

تستخدم مؤشرات التنمية المستدامة لمعرفة مدى التقدم في تحقيق الأهداف، وللتأكد من أن الحكومات تسير على الطريق الصحيح نحو الغايات، ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات هي :

1-4-3 مؤشرات اقتصادية : وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات نستطيع من خلالها وصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة ، تتركز أساسا في مؤشرين أساسيين هما :

أ / البنية (الهيكلة) الاقتصادية : وهي التي من خلالها يتم قياس معدل النمو الاقتصادي وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ولأجل ذلك يتم الاستعانة بمؤشرات فرعية أهمها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الاستثمار الثابت الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي، الميزان التجاري للدولة نسبة إلى الصادرات والواردات، نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الوطني الاجمالي،... (بوزيد، 2013، صفحة 104).

ب/ أنماط الاستهلاك والانتاج : إن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، ومن أهم مؤشرات الأنماط الانتاجية والاستهلاكية نجد: (ليندة، 2017، صفحة 177)

- استهلاك المادة : وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة (الموارد الطبيعية) في الانتاج؛
- استخدام الطاقة: يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة؛
- انتاج وادارة النفايات: تقاس بكمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية، إنتاج النفايات الخطرة، انتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات؛
- النقل والمواصلات : وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات المستعملة (سيارة خاصة، طائرة، وسائل النقل العامة الأخرى).

2-4-3 مؤشرات اجتماعية: تهتم المؤشرات الاجتماعية اهتماما عميقا بالأفراد ، من حيث درجة توفر الحاجات الأساسية للعيش والنمو والرفاه، ويندرج ضمن ذلك الآتي :

أ/ العدالة الاجتماعية: نالت قضية العدالة الاجتماعية نصيبا واعدا ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، يظهر ذلك جليا من خلال الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وتعميم الاستفادة من التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق للجميع، والدعوة الصريحة للحد من انعدام المساواة سواءا داخليا وبكل أشكالها أو مابين الدول، وقد اعتمدت مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤشرات الخاصة بذلك نذكر منها: - نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، - نسبة السكان الذين تشملهم نظم للحماية الاجتماعية، - نسبة مجموع الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم و الصحة والحماية الاجتماعية) ، - معدل البطالة، - نسبة (الوفيات، الاصابة بالأمراض الخطيرة وانتشارها، العنف) ؛

ب/ الصحة العامة: لا يمكن للتنمية أن تتحقق أو أن تستدام في غياب الرعاية الصحية الكافية للسكان، وقد أولت خطة التنمية المستدامة 2030 للصحة اهتماما بالغا، إذ تضمنت هدفا مستقلا لذلك (الهدف 3)، ومن المؤشرات الصحية الواردة في خطة التنمية المستدامة 2030 ما يلي : - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة،- معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة،- نسبة السكان المستهدفين من جميع اللقاحات،-نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية،-القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية ؛

ج/ **التعليم** : تضمنت خطة التنمية المستدامة 2030 احدى عشر مؤشرا يخص الهدف الرابع الذي يرمي إلى ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛

د/ الإسكان: ويتمثل في ضرورة توفير السكن اللائق للمواطنين في ظل الحاجة والطلب المتزايدان عليه، بسبب النمو السكاني السريع وكذا النزوح الريفي نحو المدن، الوضع الذي قد ينتج عنه مشاكل اجتماعية وبيئية متعددة تؤثر لا محالة سلبا عن متطلبات التنمية المستدامة، وهو ما يستلزم بالضرورة وضع التخطيط الجيد والتسيير الفعال لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف 11)، ويقاس ذلك بعدة مؤشرات منها : - نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مساكن غير لائقة، - نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام، - عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث؛

هـ/ الأمن: ثمة هناك علاقة متبادلة بين التنمية والأمن ولن يتحقق أحدهما من دون الآخر، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، في حين أن ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام الدخل الفردي يؤدي إلى ضعف الأمن بانتشار مختلف الجرائم والاعتداءات على الأموال والأنفس، وهو ما أقرته خطة التنمية المستدامة 2030 من خلال الهدف 16؛

و/ النمو السكاني : يؤدي النمو السكاني المتزايد غير المتحكم فيه إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد من حيث ارتفاع نسبة استهلاكها، وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة ونحو ذلك من المشاكل الاجتماعية والبيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة، لذا كان لزاما البحث عن سبل التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، والمؤشر الرئيسي الدال على التغير السكاني الحاصل هو معدل النمو السكاني .

3-4-3 مؤشرات بيئية : جاءت أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة 2030 تشتمل على تركيز بيئي وتناول لاستدامة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أكثر من 86 غاية مرتبطة بالاستدامة البيئية، بما في ذلك غاية واحدة على الأقل في كل هدف من الأهداف السبعة عشر (للبيئة، 2016، صفحة 1)، مما يدل على وجود علاقة قوية بين مؤشرات التنمية المستدامة و المؤشرات البيئية والتي تعد جزءا منها، ومن أهم ما تشتمل عليه المؤشرات البيئية ما يلي :

أ/ حماية المناخ والغلاف الجوي : من خلال :

- التغير المناخي : ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات الغازات الدفيئة (ثاني اكسيد الكربون)؛

- ترقق طبقة الأوزون : ويتم قياسه من خلال كمية استهلاك المواد المستنفدة للأوزون

- نوعية الهواء: بقياس درجة تركيز ملوثات الهواء في الجو المحيط بالمناطق الحضرية 0

ب/ الأراضي : ومن بين أهم المؤشرات الواردة في شأن ذلك ما يلي:

- التصحر: نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة؛

- الغابات: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة، والتقدم المحرز في إرساء الادارة المستدامة للغابات؛

- التنوع البيولوجي: نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة، بحسب نوع النظام الإيكولوجي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تعنى بحماية النباتات والحيوانات من الانقراض والتصرفات غير المشروعة.

ج/ المحيطات والبحار: و من أهم ما يؤشر على ذلك ما يلي:

- مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية؛

- قياس متوسط الحموضة البحرية ونسبة الأرصدة السمكية؛

- نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية.

د/ المياه العذبة : وضعت مؤشرات لمعرفة مدى التقدم في تحقيق ذلك منها :

- نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة، ونسبة الذين يستفيدون من الادارة السليمة لخدمات الصرف الصحي؛

- نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة؛

- نسبة التغير في نطاق النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه، وكذا التغير في كفاءة استخدام المياه.

3-4-4- المؤشرات المؤسساتية : وهي عبارة عن معطيات رقمية تعكس مدى تطور الجانب المؤسساتي في تخطيط وتنفيذ ومتابعة الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال تعزيز الالتزم بها والسعي نحو تكامل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن وتوفير وتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، وكذا البرامج والأساليب وتعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني إشراكا فعالا في تنفيذ الخطط والبرامج، فضلا عن تعزيز الشفافية والمشاركة العامة على نطاق واسع لتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات .

4- التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالشركة ذات الأسهم شركة الجبس ومشتقاته غرداية SPDG، ودورها في التنمية المستدامة :

1-4 منهجية و أدوات الدراسة:

وقع اختيارنا للدراسة الميدانية على شركة الجبس ومشتقاته غرداية (SPDG) وهي شركة ذات أسهم كائنة بمنطقة متليلي الجديدة بولاية غرداية، يتمثل نشاطها الرئيسي في: الإنتاج الصناعي للجبس ومشتقاته، يتكون مجلس إدارتها من خمسة أعضاء منتخبين بالإضافة لرئيس مجلس الادارة ورئيس مدير عام.

1.1.4- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من عمال هذه الشركة والمتكونين أساسا من: فئة أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء الورشات والعمال التابعين لهم، وقد تم تسليم 50 استبانه، للمكلف بالأمانة على مستوى الشركة لتوفير شرط العشوائية،حيث بلغت نسبة الاسترداد للاستبيانات حوالي 70 % بتعداد 35 استبانة.

2.1.4- **متغيري الدراسة:** تشمل الدراسة متغيرين أحدهما مستقل يتمثل في: مبادئ حوكمة الشركات ، والآخر تابع يتمثل في: التنمية المستدامة

3.1.4 **أدوات الدراسة :**

- **المقابلة:** قام الباحثان بإجراء مقابلات مع عدة عمال بالشركة لاسيما مع مديرها العام ورئيس مجلس ادارتها، حيث طرحنا عليهم مجموعة من الأسئلة تمحورت في مجملها حول واقع تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى الدور الذي تساهم به في التنمية المستدامة .

- **الاستبيان:** للتأكد من صحة فرضيات الدراسة، قام الباحثين بتصميم استبيان كأداة لجمع البيانات، تم توجيه لمجتمع الدراسة المتمثل في إطارات المؤسسة محل الدراسة، قصد معرفة مدى ادراكهم لتبني المؤسسة لمبادئ الحوكمة ودورها في التنمية المستدامة، حيث قسم الاستبيان إلى محورين حسب متغيري الدراسة وبـ 10 عبارات لكل محور، اضافة الى قسم البيانات الشخصية بـ 3 عبارات بهدف معرفة الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وقد تم إعطاء درجة للإجابة المتعلقة بكل عبارة حسب مقياس ليكرت الخماسي.

5.1.4- **-صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان):**

أ/ **صدق الأداة:** للتأكد من قدرة الاستبيان على قياس ما صمم فعلا لقياسه وكدا وضوح ودقة فقراته وسلامتها اللغوية وشمولها لكل العناصر المطلوبة، تمت الاستعانة بنوعين من اختبارات الصدق: - الصدق الظاهري: بعرض الاستبيان على مجموعة أساتذة مختصين، - والاتساق

الداخلي: وذلك بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين محاور الاستبيان والتأكد من أن قيمها ذات معنوية ودلالة إحصائية، وذلك استنادا الى مخرجات برنامج SPSS ، فتحصلنا على النتائج التالية: معاملات الارتباط بين عبارات المحور الأول تراوحت بين –0.002 كأدنى قيمة و0.849 كأعلى قيمة، ومعاملات الارتباط بين عبارات المحور الثاني تراوحت بين 0.167 و0.859، مما يدل على وجود علاقة ارتباط مقبولة وذات دلالة إحصائية بين عبارات المحور الأول و بين عبارات المحور الثاني وبالتالي هناك اتساق داخلي بين العبارات، وأما عن الإرتباط بين محوري الدراسة فقد أظهرت لنا مخرجات برنامج SPSS أن 0.05 ‹ sig مما يدل على أن هناك ارتباط دال إحصائيا، وقد قدر معامل الارتباط بقيمة 0.751 مما يدل على وجود علاقة ارتباط مقبولة وهناك علاقة طردية بينهما أي كلما زادت مبادئ الحوكمة زادت التنمية المستدامة.

ب/ ثبات الأداة: لتحديد درجة الثبات تم تطبيق المعامل الشهير الفاكرونمباخ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن معدل ثبات الأداة كان اكبر من الحد المقبول (60%)، إذ بلغت قيمته 79 %، مما يدل على أن الأداة إذا ما تم استخدامها مرة أخرى فستعطي نفس النتائج وبالتالي يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة .

- **اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:** حيث يعتبر هذا الاختبار شرط ضروري لإتباث وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية α=0.05 ، ولأجل ذلك تم استخدام اختبار كولموجروف – سمرنوف لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي أم لا، حيث أظهرت النتائج، أن القيمة الاحتمالية للاستبيان ككل كانت اكبر من 0.05 ، وهذا يدل على أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي .

4-2- نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها :

4-2-1- بالنسبة للمحور الأول: من خلال نتائج التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة وكذا نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة نستنتج مايلي:

أ/ فيما يتعلق بواقع تطبيق بمبادئ الحوكمة بالشركة: نقول أن واقع تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة بالشركة من ناحية العلم والإحاطة بها من طرف الأطراف ذات الصلة أو كما يصطلح عليهم بـ "أصحاب المصالح" غير معروفة إطلاقا، ويرجع ذلك للمستوى التعليمي لغالبية المساهمين والذين هم في حقيقة الأمر كانوا عمال مهنيون ولا يزالون في الشركة ثم أصبحوا مساهمين في رأس مالها، وبالتالي من المنطقي أن لا تجد عندهم معرفة بهكذا مصطلحات

علمية، أما من ناحية التطبيق العملي فنستطيع القول على المستوى الكلي أنها موجودة وبشكل مقبول إلى حد ما،غير أن ذلك يستوجب بالضرورة العمل أكثر على تطويرها ورفع درجة تطبيقها.

ب- أسس المحافظة على حقوق المساهمين : يمكن اعطاء تفسيرا للنتائج المتحصل عليها والمتعلقة بهذا المحور بأنها تدل على مستوى مقبول من الالتزام بأسس المحافظة على حقوق المساهمين، ماعدا فيما يتعلق بتحديد نسبة الأرباح الموزعة، لأن ذلك يتم تحديده بالتنسيق بين مجلس الإدارة ومحافظ حسابات الشركة، ثم بعدها يتم عرض ذلك في الجمعية العامة للتصويت والمصادقة .

ج- مستوى توفير المعاملة العادلة للمساهمين: بما أن ملكية الحصص المكونة لرأس مال شركة الجبس ومشتقاته غرداية يمتلكها المساهمون بالتساوي بينهم، باستثناء رئيس مجلس إدارة الشركة والذي يشترط قانونها الأساسي أن يكون مالكا لما نسبته 20 % من أسهم الشركة، مما يعني لا وجود لما يسمى صغار المساهمين وكبارهم في الشركة، وبالتالي هذه الميزة التي تمتاز بها الشركة تجعل من مستوى توفير المعاملة العادلة للمساهمين مستوى مقبول جدا .

د- مستوى الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية: من خلال النتائج المتحصل عليها نستطيع القول أن مستوى الالتزام بمبادئ الافصاح والشفافية بالشركة على العموم مقبول جدا، أما على المستوى التفصيلي استنتجنا من خلال المقابلات والمعاينات الميدانية أن شكل ومستوى الافصاح بالشركة محل الدراسة لم يرقى بعد لأن يكون وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، ويرجع ذلك للتمسك بالنظام الكلاسيكي المتبع في الادارة والتسيير من طرف القائمين على إدارة الشركة، وقلة المعرفة بتقنيات الادارة الحديثة وعدم وجود الرغبة أصلا في التغيير.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها أعلاه نستطيع الحكم بقبول الفرضية الصفرية (H^0) : ليس هناك فهم وإدراك لمبادئ حوكمة الشركات لدى أصحاب المصالح (مساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، عمال) في شركة الجبس ومشتقاته غرداية، ونفي الفرضية البديلة (H^1)، بشرط الإشارة إلى أمر مهم وهو أن المستوى المقبول لتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة بالشركة محل الدراسة الذي استنتجناه من خلال ما قمنا به، غير متولد عن فهم وإدراك لدى أصحاب المصالح بذلك، وإنما كما أشرنا سابقا لتميز الشركة بفئة المساهمين الأجراء والمالكين بالتساوي للحصص (الأسهم) المكونة لرأس المال، الأمر الذي يقلص منطق الاستحواذ والسيطرة كما في الحالات التي يكون فيها صغار المساهمين وكبارهم، ويكرس لمنطق المعاملة العادلة والشفافية والافصاح، إلا أن ذلك يعتبر غير كاف لإلزامية وجود قواعد وأسس تحدد كيفية اتخاذ

القرارات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة، والتي يؤدي تصميمها وإيجادها والتقيد بتطبيقها إلى تقليل التنازع في السلطات والتعارض في المصالح بينهم.

4-2-2- بالنسبة للمحور الثاني: من خلال نتائج التكرارات المطلقة والنسبية وكذا نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة: نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بنسبة مقبولة جدا على الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسة كمساهمة منها في التنمية المستدامة وذلك جراء التزامها المقبول إلى حد ما بمسؤوليتها الاجتماعية، حيث أن المؤسسة تتوفر على نظام جيد للصحة والسلامة والبيئة (HSE)، وتضع اجراءات للرقابة على النفايات للحد من التدهور البيئي تحقيقا لمبدأ الاحتراز البيئي واستجابة للالتزامات الوطنية والدولية في هذا المجال، كما تساهم في الأنشطة الثقافية والرياضية والتي تدخل ضمن البعد الاجتماعي من خلال استفادة العامل من الترفيه والرياضة والثقافة لضمان راحته وتوازنه العقلي، وكذلك قيامها بإجراء البحوث العلمية وتطبيق نتائجها، من شأنه أن يساهم في تقديم منتج ذو جودة، كما أن استماع المؤسسة لشكاوي الزبائن واهتمامها بهم وعملها على الاستجابة لطلباتهم يدل عن نيتها في تجسيد البعد الاجتماعي الذي يعتبر ان الانسان هو جوهر عملية التنمية المستدامة وهدفها النهائي، كما أن تركيز المؤسسة على توظيف اليد العاملة المحلية يؤكد عزمها على المساهمة في التنمية المحلية للمنطقة وتوفير الحاجات الضرورية لساكنيها لاسيما التشغيل، وبالتالي مكافحة البطالة والتقليل من الفقر والمشاكل الاجتماعية، في حين جاءت اجابات أفراد العينة فيما يتعلق بقيام المؤسسة بالعمليات الخيرية في المجالات الإنسانية والاجتماعية والتربوية والبيئية والثقافية والرياضية للمجتمع، متساوية بين موافق بشدة موافق ومحايد، مما يدل على وجود غموض في ذلك، إلا أنه يغلب عليه صفة الايجابية، وقد بلغ الوسط الحسابي الكلي للمحور الثاني قيمة 3.71 بانحراف معياري 1.06، مما يعني اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة إلى الموافقة على مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة .

ومن خلال النتائج المتحصل عليها وبغرض اختبار الفرضية الثانية: والتي مفادها:"لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين مبادئ الحوكمة لدى مؤسسة الدراسة والتنمية المستدامة"، استخدمنا معامل الانحدار البسيط، حيث نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة اذا كانت قيمة الدلالة لمعامل الانحدار البسيط أكبر من مستوى المعنوية 5%، والعكس صحيح، إذ وبعد تطبيق الاختبار السالف الذكر، نجد أن قيمة مستوى الدلالة

لمعامل الانحدار البسيط بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية α=0.05، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين مبادئ الحوكمة لدى المؤسسة محل الدراسة والتنمية المستدامة .

5. خاتمة :

إن ظهور نظرية الوكالة La théorie d'agence وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشكلات التي تنشأ نتيجة تضارب المصالح المتعلقة بأصحاب المصالح سواءا أولئك المتواجدون في البيئة الداخلية للمؤسسة أو الخارجية، أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح والآليات التي تعمل بشكل متوازي على حماية مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح الآخرين لا سيما فيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة، إذ يجب أن ينظر لذلك كميزة استراتيجية منشأة للقيمة تستلزم إدراجها ضمن السياسة العامة للمنظمة، لا عبئا يستوجب تفاديه والتملص منه، وبما أن الأنشطة والمبادرات التي تدخل ضمن نطاق الحوكمة تشمل أبعادا اقتصادية،اجتماعية وبيئية،فهذا يعني قطعا أنها تسير في منحى تحقيق التنمية المستدامة

1.5 النتائج:

وعموما نلخص النتائج المتوصل اليها من خلال بحثنا هذا في النقاط التالية:

- وجود علاقة ارتباط مقبولة وطردية بين مبادئ حوكمة على مستوى المؤسسة محل الدراسة والتنمية المستدامة؛

- مراعاة المؤسسة لمبادئ الحوكمة والسعي في تجسيدها يعني مساهمتها في التنمية المستدامة من خلال خلق القيمة لأصحاب المصالح ابتداءا من زيادة العوائد لأصحاب رؤوس الاموال إلى المساهمة في حل و القضاء على المشاكل الاجتماعية و البيئية؛

- تطبيق المؤسسة لمبادئ الحوكمة يعزز من استقرارها الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى بقاءها ونموها في المحيط الذي تنشط فيه؛

- تعطي المؤسسة محل الدراسة في علاقتها مع عمالها اهتمام مقبولا إلى حد ما في المجالات التالية:

- توفير ظروف العمل المناسبة؛
- وجود آليات تسمح بتوفير الحماية الاجتماعية ومنح الامتيازات للأفراد؛

كما تعطي المؤسسة اهتمام جد مقبول بالبيئة الطبيعية من خلال العناصر التالية:

- الاهتمام بالآثار البيئية عند الانتاج؛

- وضع اهداف تسعى المؤسسة من خلالها على الحفاظ على البيئة؛
- اتخاذ الاجراءات اللازمة قي مجال التحكم في استهلاك الطاقة والتقليل من الفضلات؛

وأما في علاقتها مع المجتمع المحلي، فنادرا إن لم نقل لا تبدي الشركة اهتماما بذلك .

2.5 الاقتراحات

- الحفاظ على القيم الممارسات الحالية وتعزيزها (الشفافية، الإفصاح، المساءلة، حق الانتخاب، حق حضور الاجتماعات، حق الحصول على المعلومة–التناظر المعلوماتي ...)
- على المؤسسة محل الدراسة الاستعانة بكفاءات أو مخابر بحث جامعية، فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛
- التعامل بشكل أكثر جدية مع برامج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ولا ضير في ذلك من الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية؛
- ارساء وتجسيد كل المتطلبات المؤهلة لنيل شهادة الإيزو 18000 (الصحة والسلامة المهنية) والإيزو 26000 (المسؤولية الاجتماعية)، شهادة (SD 21000) المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- تمويل الجمعيات خصوصا تلك التي لها برامج ومبادرات مقاولاتية (المقاولاتية الاجتماعية)؛
- المشاركة في ملتقيات دورية لفائدة مسؤولي المؤسسة، لتحسيسهم وتوعيتهم بأهمية الحوكمة والتنمية المستدامة؛

وبصفة عامة: -اجراء المزيد من الدراسات التي تعنى بالحوكمة والتنمية المستدامة، وتبحث في العراقيل التي تحول دون التزام المنظمات بالتقيد بها؛

- التغطية الإعلامية وكذا تشجيع البرامج والتظاهرات التي تعنى بتحديات التنمية المستدامة، وهذا قصد غرس ونشر ثقافة تحفز على ذلك؛
- العمل على إصدار قوانين وتشريعات وتحفيزات جبائية، تشجع منظمات الأعمال على إدراج المبادرات والأنشطة ذات الصلة بالتنمية المستدامة ضمن مخططاتها وأولوياتها.

6. المراجع :

1.6. المراجع باللغة العربية:

- أحمد جابر بدران (2014). *التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*، مصر ، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية .
- الأكاديمية العربية للعلوم. (2006). *الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة - مقدمة عامة* . بيروت لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون .
- عبد الوهاب، شحاتة. (2007). *مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية* . القاهرة: الدار الجامعية.
- عدنان قباجة. (2008). *تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين*. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- محمد عبد العزيز عجمية. (2007). *التنمية الاقتصادية* . الاسكندرية مصر : الدار الجامعية .
- محمد مصطفى سليمان. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري*. الاسكندرية : الدار الجامعية .

- حرفوش سهام و صحراوي ايمان و بوباية ذهبية ريمة. (2008). الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات استخدامها. *التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة* . جامعة فرحات عباس سطيف.
- زرمان كريم. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009. *مجلة أبحاث اقتصادية وادارية* ، 195.
- سايح بوزيد. (2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية - حالة الجزائر . *أطروحة دكتوراه* . العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- عميرات ليندة. (2017). ترشيد استغلال الموارد الطاقوية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه* . العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار عنابة .
- لخضر بن علية. (2018). دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *أطروحة دكتوراه* . علوم التسيير ، جامعة الجزائر .
- عدمان محمد. (2016). البعد الثقافي كمدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي حجم 11 العدد 21* ، 205.
- فيصل محمود الشواورة. (2009). قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في شركات المساهمة العامة الأردنية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد 02* ، 127.
- كربالي بغداد وحمداني محمد. (2010). استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر. *مجلة علوم انسانية العدد 45* ، 12.

- ماجدة أو زنط وعثمان محمد غنيم. (2009). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية . *مجلة دراسات العلوم الادارية المجلد 36 العدد 1* ، 23.
- بروش زين الدين، دهيمي جابر. (2012). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. *الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري* (صفحة ص 2). بسكرة: جامعة بسكرة .
- بن علي عزوز ، عبد الرزاق حبار. (2009). الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية مدخل للوقابة من الأزمات المالية والمصرفية بالاشارة الى حالة الجزائر . *الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العائلية* (صفحة ص 3). سطيف: جامعة سطيف.
- محمد طارق يوسف. (2006). حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة للتطبيق . *ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي* . القاهرة.
- مصطفى حسن بسيوني السعدي. (2006). الشفافية والافصاح في إطار حوكمة الشركات . *ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي* . القاهرة .
- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2014). *البندان 13 أ و 115 من جدول الأعمال الدورة 69*. الو م أ
- جمعية الأمم المتحدة للبيئة. (2016). *البند 7 من جدول الأعمال تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030* . نيروبي .

2.6. المراجع باللغة الأجنبية:

- Marie claude smouts. (2005). *Le developement durable* .France: edition armand colin.
- Marie Lequia. (2001). *Ecoutourisme et gouvernance participative* .Quebeq: presse de l universite.